تطوير أداء كلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة فى ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد

بحث متطلب لإكمال الحصول على درجة الماجستير فى التربية
تخصص (أصول تربية)

مقدم من الباحثة
سهير أحمد حسن عبد الغفار

إشـــراف

الأستاذة الدكتورة
آمال العرباوى مهدى
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بتربية بورسعيد وعميد كلية رياض الأطفال – جامعة بورسعيد

الأستاذة الدكتورة
جورجيت دميان جورج
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية بتربية بورسعيد ووكيل الكلية للبحوث والدراسات العليا – جامعة بورسعيد

العام الجامعى
١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

الملخص

إن مؤشرات الوضع الراهن تشير إلى العديد من جوانب القصور فى أداء المؤسسة الجامعية لوظيفة خدمة المجتمع منها : غيبة فلسفة واضحة لهذه الوظيفة تحدد معطيات ومقومات الممارسة الجامعية فى أدائها ، غيبة المعايير المقننة التى يمكن فى ضوئها الحكم على إنجازات المؤسسة الجامعية فى هذا المجال وتقييم أداء المنوطين بأدائها ، غلبة الطابع التطوعى على أداء هذه الوظيفة ، وقلة ظهورها بفاعلية فى تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس ، نقص المساحة المخصصة لها على خريطة العمل الجامعى ، ضعف التنسيق والإتصال المتبادل بين الوحدات المختلفة الداعمة لأداء هذه الوظيفة داخل الجامعة من جهة ، وبين الجامعة والمجتمع بمؤسساته المختلفة من جهة أخرى .

ولهذا كانت الدعوة واجبة للعمل التخطيطى الجاد ؛ لتفعيل أداء كليات التربية ، وتحسين كيفيتها فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة من خلال التخطيط الكيفى جنباً إلى جنب التخطيط الكمى ؛ حيث نجد الواقع يشيرإلى أن مؤسسات التعليم العالى والجامعى المصرية بوجه عام ، وكليات التربية بوجه خاص تعانى من ندرة اتباعها للتخطيط الإستراتيجى لتطويروإصلاح أوضاعها مما يؤثرسلباً على مدى تحقيقها لمعاييرضمان.الجودة والاعتماد التى تمكنها من الحصول على الاعتماد المؤسسى والأكاديمى من الجهات المسئولة .

Abstract

Vagrant status quo point to several shortcomings in the performance of the institution university function of community service, including: the absence of a clear philosophy for this function determines the data and elements of practice degree in performance, the absence of standards inhalers which can in light judgment on the achievements of university institution in this area and evaluate the performance Almont performance , the predominance of voluntary nature to perform this function, and the lack of appearance effectively in evaluating the performance of faculty members, lack of space allocated to them on the map university work, poor coordination and communication between the various units in support of this function within the university on one hand, and between the university and the community and its nstitutions different from On the other hand.

This invitation was due to work diagram hard; to activate the performance of colleges of education, and improve the manner of in the field of community service and development environment through planning qualitative alongside planning quantitative; where we find reality that institutions of higher education and university Egyptian general, and colleges of education in particular , suffer from scarcity followed for strategic planning to Ttaiwiroaslah their positions which Anathema how achievable to Maeijerdman quality and accreditation , which enable them to obtain institutional accreditation and academic from officialbodies .

مقدمة :

تلعب الجامعات دوراً أساسياً فى تنمية المجتمعات ورفع شأنها . فالجامعة فى بعض الدول تكون النواة والقاعدة الرئيسية التى تقوم عليها المدن وتنشأ على دعائمها المجتمعات ؛ لذا فقد صار مفهوم " خدمة المجتمع وتنمية البيئة " يُمثل بعداً محورياً ، ويضيف مهمة أساسية من المهام التى ينبغى أن تضطلع بها الجامعات ، وهذه المهمة تتمثل فى التفاعل مع المجتمع المحيط والمشاركة الفعلية فى تقديم الخدمات والاستشارات ووضع خبرات أعضاء هيئة التدريس وإمكاناتهم البحثية فى سبيل تحقيق رسالة الجامعة كمعقل للفكر الإنسانى ومركز رائد للتطوير والإبداع فى سبيل المشاركة الفعالة فى دعم مسيرة التنمية .

ونظراً للمنافسة الشديدة بين جامعات العالم ، وبين الجامعات فى القطرالواحد ؛ فقد أدى هذا إلى ضرورة السعى نحو التميز ، كما أن من البواعث المهمة والمحفزات لتحقيق الجودة والتحسين المستمروجود هيئات الرقابة ، بالإضافة إلى هيئات الإمتياز و الإعتماد Accreditation التى تفرض شروطاً قاسية فى الكثير من الأحيان حتى تعطى اعترافها للمؤسسة الجامعية .

إلا أن ذلك الدور لكليات التربية لا يزال بحاجة إلى دعم وتفعيل فعلى الرغم من تعدد المشروعات والدراسات المعدة من قبل تلك الكليات فلا يلقى إلا القليل منها طريقه إلى حيز التنفيذ؛ ومن ثم لا تتحقق الأهداف المرجوة منها فما زال دورها فى معظم الأحيان استشارياً يتوقف عند اقتراح الحلول ، وصياغة التوصيات ؛ لأن مثل هذه الخدمات لا تأتى وفقاً لتخطيط معين إنما تعد من قبيل النتائج الفرعية لأنشطة البحث الرئيسية التى تدور بتلك الكليات على الرغم من أن ما يوضع من خطط للمشاركة فى مجالات البحث من شأنه أن يعود على كليات التربية بالفائدة إذ يوفر لها مصادر جديدة للإمكانات التى تحتاجها .

مشكلة البحث :

على الرغم من الجهود التى تبذلها كلية التربية – جامعة بورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة إلا أن دورها فى ذلك المجال لايزال بعيداً عن تحقيق أهدافها المنشودة بالنسبة لرؤيتها ورسالتها لتلك الوظيفة الثالثة للمؤسسة الجامعية – خدمة المجتمع وتنمية البيئة – فهى تحتاج إلى المزيد من التخطيط المستقبلى ؛ لتفعيل أدائها فى خدمة وتنمية مجتمعها ، ولتحقيق الجودة التى تمكنها من المنافسة على المستوى المحلى والإقليمى والعالمى ، والتى أشارت لها أدبيات الدراسة ، كما أكدت عليها نتائج الدراسة الاستطلاعية ؛ مما يستدعى وضع خطة استراتيجية مقترحة للكلية محل الدراسة لأداء وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة فى ضوء

معاييرضمان الجودة والاعتماد القومية والعالمية آخذة فى الاعتبار نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية لكلية التربية جامعة بورسعيد .

تساؤلات البحث :

١ . ما معاييرالجودة والاعتماد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة قومياً وعالمياً ؟
٢ . ما الوضع الراهن لكلية التربية – جامعة بورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ؟
٣ . ما التوقعات المستقبلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة لكلية التربية – جامعة بورسعيد فى ضوء معاييرضمان الجودة والاعتماد ؟
٤ . ما الخطة الاستراتيجية المقترحة لكلية التربية – جامعة بورسعيد لتطوير مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بها فى ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد ؟

أهداف البحث :

١. تحليل معايير ومؤشرات ضمان الجودة والاعتماد التى وضعتها الهيئات القومية والعالمية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وإعداد معايير مقترحة فى ذلك المجال .
٢. تسليط الضوء على بعض كليات التربية التى تم اعتمادها أكاديمياً ؛ لاستخلاص التوقعات المستقبلية للخطة الاستراتيجية المقترحة لكلية التربية – جامعة بورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .
٣. رصد الواقع الفعلى لدور كلية التربية – جامعة بورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .
٤. إبراز أهم المعوقات التى تواجه تطبيق كلية التربية – جامعة بورسعيد لمعايير ضمان الجودة والاعتماد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .
٥. وضع خطة استراتيجية مقترحة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة فى ضوء معاييرضمان الجودة والاعتماد .

أهمية البحث :

١. حداثة الموضوع التى عكسته قلة الدراسات والبحوث التى تناولت ذلك المجال ؛ نظراً لأن مفهوم التخطيط الإستراتيجى من أجل اعتماد المؤسسات الجامعية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة من المفاهيم الحديثة نسبياً على مؤسسات التعليم العالى والجامعى المصرية .
٢. تأتى هذه الدراسة تلبية للرؤية المستقبلية لكلية التربية – جامعة بورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .
٣. الكشف عن المتطلبات المجتمعية والبيئية الحالية والمستقبلية للمجتمع ، والتى ينبغى أن

يكون لكلية التربية ببورسعيد دوراً فيها .

٤. استفادة القائمين على شئون مراكزالخدمة العامة ومراكزذات الطابع الخاص التابعة لكلية التربية ببورسعيد من نتائج وتوصيات الدراسة الحالية ، ومراعاتها مستقبلاً ؛ لكسب ثقة المجتمع وهيئات الرقابة وضمان الجودة والاعتماد .

منهج البحث :

١. استخدام الباحثة فى الدراسة الحالية لأسلوب [التحليل الاستراتيجى الرباعى SWOT]؛ وذلك لتحليل عناصر البيئة الداخلية والخارجية لكلية التربية ببورسعيد ؛ وذلك لاستخلاص نقاط القوة والضعف التى تتضمنها البيئة الداخلية وكذلك التهديدات والفرص المتاحة بالبيئة الخارجية لكلية التربية ببورسعيد ، هذا للاستعانة بذلك التحليل عند وضع الخطة الاستراتيجية المقترحة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

٢. كما اعتمدت الباحثة فى الدراسة الحالية على أسلوب [تحليل النظم] ؛ وذلك لتحليل واقع أداء كلية التربية – جامعة بورسعيد لوظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وما يمثله هذا الواقع من (مدخلات ، عمليات ، مخرجات) لهذا المجال – خدمة المجتمع وتنمية البيئة – الذى تقوم به كلية التربية ببورسعيد أولاً : لخدمة مجتمعها الداخلى والمتمثل فى موريديها من (أعضاء الهيئة التدريسية ، أعضاء الهيئة الإدارية ، الطلاب) ، ثانياً : لخدمة مجتمعها الخارجى المتمثل فى عملائها من أفراد ومؤسسات (محلياً ، إقليمياً ، دولياً) ، هذا للاستعانة بما ينتج عن ذلك الوصف التحليلى فى تحديد المعوقات التى تواجه تطبيق كلية التربية ببورسعيد لمعايير ضمان الجودة والاعتماد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

٣. وقد استعانت كذلك الباحثة فى الدراسة الحالية باستخدام [المنهج الوصفى] ؛ وذلك أولاً : لوصف ما جاء بأدبيات الدراسة فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، مجال التخطيط الاستراتيجى ، ومجال معايير ضمان الجودة والاعتماد محلياً وإقليمياً ودولياً فيما يخص مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة . ثانياً : لوصف أداء بعض النماذج من كليات التربية الإقليمية والعالمية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، والتى استطاعت الحصول على الاعتراف لها بالجودة والاعتماد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة من قبل هيئات ضمان الجودة والاعتماد، هذا للاستعانة بما ينتج عن ذلك المنهج الوصفى فى معرفة التوقعات المستقبلية لكلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

أدوات البحث :

*** * ولقد اعتمدت الباحثة على (الاستبيانة) أداة لها ؛ لاتساقها مع مضمون الدراسة الحالية ؛ وذلك لتحديد النقاط التالية حسب الأهمية ، والتى كانت تتضمنها الاستبانة من خلال محاورها الأربعة كالتالى : -**

١. واقع أداء كلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

٢. العوامل التى تؤثر على أداء كلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

٣. المعوقات التى تواجه تطبيق كلية التربية ببورسعيد لمعايير ضمان الجودة والاعتماد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

٤.التوقعات المستقبلية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة من قبل كلية التربية ببورسعيد .

نتائج الدراسة وتفسيرها :

[أ] عرض نتائج استجابات أفراد (العينة الداخلية) على المحور الأول ، والتى تتضح من خلال الجدول التالى : -

جدول رقم (١)

يوضح المتوسطات النسبية وترتيبها تبعاً لأهمية تكرارها وتواجدها فى ضوء تحليل استجابات أفراد عينة (البيئة الداخلية) (ن = ١٠٠) حول مفردات المحور الأول : واقع أداء كلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

رقم العبارة	الاستجابات					مجموع الأوزان	الوزن المرجح	ترتيب الأهمية
	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً			
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
١	١	١٩	٢٨	٢٦	٢٦	٢٤٣	٢,٤٣	٣
٢	-	٩	٣٤	٢٩	٢٨	٢٢٤	٢,٢٤	١٨
٣	-	٢١	٣٠	٢٦	٢٣	٢٤٩	٢,٤٩	١
٤	-	٧	٣٨	٣١	٢٤	٢٢٨	٢,٢٨	١٤
٥	١	٩	٣٦	٣٠	٢٤	٢٣٣	٢,٣٣	١٠
٦	-	١٣	٣٢	٣٠	٢٥	٢٣٣	٢,٣٣	١٠ مكرر
٧	١	١١	٣٤	٢٨	٢٦	٢٣٣	٢,٣٣	١٠ مكرر
٨	-	١٢	٣٠	٢٩	٢٩	٢٢٥	٢,٢٥	١٧
٩	-	٨	٣٧	٢٩	٢٦	٢٢٧	٢,٢٧	١٥
١٠	-	١٢	٣٧	٢٥	٢٦	٢٣٥	٢,٣٥	٨

(١) تتضح رؤية الكلية الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة لجميع العاملين بها على كافة المستويات :

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الداخلية تبلغ (٣٤ %) أن رؤية كلية التربية ببورسعيد الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة تتضح (أحياناً) لجميع العاملين بها على كافة المستويات ، بينما ترى نسبة (٢٩ %) من أفراد العينة ذاتها أنه (نادراً) ما تتضح رؤية الكلية الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة لجميع العاملين بها على كافة المستويات ، فى حين ترى نسبة (٢٨ %) من أفراد العينة ذاتها أنه (أبداً) لا تتضح رؤية الكلية الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة لجميع العاملين بها على كافة المستويات. أى إن إجمالى النسبة (٩١ %) من أفراد العينة تتفق على أنه لا تتضح رؤية كلية التربية ببورسعيد الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة لجميع العاملين بها على كافة المستويات. وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و (فاعلية تواجدها) نجد أنها تُمثل الترتيب (١٨) عند وزن مرجح يبلغ (٢٤. ٢) .

ويمكن تفسير ذلك أنه بالرغم من أن أحد المعتقدات بالنسبة لفلسفة وأهداف المؤسسة الجامعية المنبسقة من رؤيتها المستقبلية هى : أن أفرادها – المؤسسة الجامعية – لايستطيعون أن يعرفوا ماذا يجب عليهم أن يفعلوا كى يسهموا فى العمل إذ لم يفهموا غرضه ، ويوفروا الدعم له ، علاوة على ذلك يجب أن يكون الهدف ثابتاً وليس متغيراً من حين لآخر ، ويجب أن يكون نابعاً من قلوبهم وعقولهم سواء طلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو الإدارة ، فيقضون وقتاً طويلاً فى وضع الاتفاق حول أهداف المؤسسة التعليمية ، ثم يقومون بترجمة تلك الأهداف إلا أن رؤية كلية التربية ببورسعيد بالنسبة الخاصة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة غير واضحة لمعظم العاملين بها ، كما أنه لا توجد رؤية واضحة تُعبر عن الحالة المستقبلية المرغوبة للكلية، وترتبط بأهدافها، ويُعبرعنها بكلمات تنم عن القيم ، وتوضح الاتجاه الذى يجب أن يسلكه أفراد المؤسسة فضلاً عن عدم وجود رؤية يتضح من خلالها للعاملين بالكلية أن هناك اتجاه واضح و طريق مشترك نحو المستقبل يجب على كل فرد من أفراد بالكلية الالتزام به حتى بلوغ الهدف المنشود . وهذا ما لايتوافر فى كلية التربية ببورسعيد .

ويرجع ذلك إلى إنه إذا كانت هناك رؤية لكلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، فهى رؤية شكلية غير محددة ، وواضحة المعالم ، وغير قادرة على تحويل المأمول منها إلى خطوات ملموسة من خلال رسالتها يمكن فى ضوئها تحديد الأهداف الاستراتيجية للكلية فى ذلك المجال ؛ بالإضافة إلى إن العاملين بالكلية لايتم الإيضاح لهم بما هو مطلوب منهم القيام به أو تنفيذه بالتحديد كلاً فى موضعه سواء كانوا أعضاء هيئة تدريس أوإداريين فى مستوى (الإدارة العليا – الوسطى – الدنيا) أو طلاب .

وهذا ما أكدت عليه دراسة (وفاء أحمد محمد حسن ٢٠٠٥) ، (عبير فتحى محمد أبو سليمة ٢٠٠٥) ، والتى أرجعت أسباب ذلك إلى : عدم وصوح رؤية المؤسسات الجامعية حول خدمة المجتمع ، وبالتالى عدم الوضوح الكافى لأهداف تلك المؤسسات فى تنمية المجتمع والبيئة .، وبالتالى عدم وضوح رؤية تلك المؤسسات حول خدمة المجتمع .

وهذا يناقض ما ينبغى أن تكون عليه المؤسسات الجامعية ، حيث يجب أن يكون للمؤسسة الجامعية رسالة تحدد غرضها فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وتوضح لمن تقدم خدماتها، وما الذى تنوى القيام به ، والكيفية التى ستحقق بها أهدافها والتى ستُستخدم فى صياغة وتشكيل برامجها وممارساتها وتقييم فعاليتها ، لذلك فإن صياغة الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة هو أقرب ما يكون إلى تبنى نموذج إرشادى معيارى صغير، وهى تعبير عن التزاماتهم المشتركة وعما يجمع بينهم من أنماط متشابهة فى التفكير والتعلم ، حيث يتم صياغة رؤية المؤسسة Vision ورسالتها Mission بما تحويان من أهداف استراتيجية ومعايير متبناه وبرامج ومسارات للعمل .

ومن الخصائص التى يجب أن تتصف بها الرؤية أن تكون واقعية ، وصادقة ، ومصاغة بطريقة جيدة البلاغة والتمثيل ، وسهلة وبسيطة الفهم ، ومناسبة ، وطموحة ، ومستجيبة للتغيير . ويجب أن توجه الرؤية طاقات المجموعة وتخدم كدليل للعمل . إنها يجب أن تتوافق مع قيم المؤسسة وأن تتحدى وتحفز العاملين لتحقيق الرسالة ، وخاصية الإيجاز وسرعة الفهم ووصول المضمون إلى المتلقى هى الأكثر أهمية ؛ لأنها تُمثل الجانب الاتصالى الفعال من الرؤية ، والذى يترتب عليه تمهيد المناخ الداخلى والخارجى لإحداث التغيير .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : -

- صياغة رؤية شاملة لعمل كلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، تخصها وحدها وتُمثل الصورة المميزة التى ينبغى أن تكون عليها الكلية ، وتحفز الأعضاء على العمل وتعكس القيم المحورية للكلية بحيث تكون الرؤية ملهمة أى أنها تُثير أفراد الكلية للعمل نحوها بفخر وحماس .

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى : -

- يجب أن يكون لدى الكلية فهماً واضحاً لدورها كمواطن صالح داخل المجتمعات المحلية والقومية والدولية التى تمارس فيها مهامها .
- ترشد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والإداريين والفنيين فى اتخاذ القرارات الخاصة بوضع الخطط ، وتوزيع الموارد ، وتحديد النواتج المتوقعة من الخطط والبرامج .
- تدعم الأنشطة الابتكارية والإبداعية فى جميع المستويات التنظيمية وفى جميع المجالات ذات الصلة بطبيعة عمل الكلية وأغراضها .

- يتم تكوينها وصياغتها وتحديد مضمونها من خلال المشاركة الجماعية للمسئولين والمهتمين بشئون الكلية والحريصين على تطويرها وتحديثها .
- تعتمد رسمياً وتنشر ويتم التعريف والتوعية بها بين جميع الأفراد العاملين بالكلية .

(٢) تُوجه الدعوة لأعضاء هيئة التدريس بالكلية لحضور الاجتماعات الدورية التى تعقدها مؤسسات المجتمع ذات الصلة للاستفادة من خبراتهم :

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الداخلية تبلغ (٣٨ %) أن الدعوة لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية ببورسعيد (أحياناً) تُوجه لحضور الاجتماعات الدورية التى تعقدها مؤسسات المجتمع ذات الصلة للاستفادة من خبراتهم ، بينما ترى نسبة (٢٩ %) من أفراد العينة ذاتها أنه (نادراً) أن تُوجه الدعوة لأعضاء هيئة التدريس بالكلية لحضور الاجتماعات الدورية التى تعقدها مؤسسات المجتمع ذات الصلة للاستفادة من خبراتهم ، فى حين ترى نسبة (٢١ %) من أفراد العينة ذاتها أنه (أبداً) لا تُوجه الدعوة لأعضاء هيئة التدريس بالكلية لحضور الاجتماعات الدورية التى تعقدها مؤسسات المجتمع ذات الصلة للاستفادة من خبراتهم .

أى إن إجمالى النسبة (٨٧ %) من أفراد العينة تتفق على أنه لا تُوجه الدعوة لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية ببورسعيد لحضور الاجتماعات الدورية التى تعقدها مؤسسات المجتمع ذات الصلة للاستفادة من خبراتهم. وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و (فاعلية تواجدها) نجد أنها تُمثل الترتيب (٤) عند وزن مرجح يبلغ (٢,٤٢) .

ويمكن تفسير ذلك إنه بالرغم من أن المعلم الجامعى يساهم في تطوير بيئته ومجتمعه في كافة المستويات والمجالات بجانب مهامه التدريسية ، والبحثية ، ومن معايير ومؤشرات ذلك المجال أن يكون لعضو هيئة التدريس مساهمات فى الخدمة العامة على كافة المستويات من خلال (البحوث والاستشارات وعضوية اللجان المختلفة والمشروعات العامة وهكذا ....) ، إضافة إلى عضوية الجمعيات الأهلية فأعضاء هيئة التدريس بالجامعة هم أداتها الرئيسية فى تحقيق الخدمات العامة للمجتمع ومن الطبيعى أن تفقد الجامعة خدماتها للمجتمع بدون أعضاء هيئة التدريس فيها فهم أعمدة خدمات الجامعة لمجتمعها خاصة عند تمثيل دور الجامعة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالأستاذ الجامعى لابد أن يسهم بفكره وعمله ونشاطه فى تغيير المجتمع وفقاً لرؤيته ورؤية المجتمع التى تتسق مع فلسفته وعقيدته بالإضافة للمشاركة بفاعلية فى الندوات العلمية ، واجراء البحوث التى يتم تدريب الطالب من خلالها على المهارات العقلية والعملية التى يتطلبها سوق العمل إلا أن أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الجامعية ومنها كلية التربية ببورسعيد ليس لديهم مهارة وكفاءة المشاركة فى أعمال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

ويرجع ذلك إلى أنه تأتى بحوث الترقية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس ، والتى تتسم فى أغلبها بإهتمامها بجانب الفكر أكثر من اهتمامها بجانب التطبيق لتمثل جانباً من جوانب خدمة المجتمع على أن تأخذ بعضها منحنى آخر ؛ بحيث تكون بحوث تنطلق من مشكلات حقيقية واقعية تسعى لحلها ، ويمكن أن يكون للجان الترقية الدائمة دوراً فى توجيه مثل تلك البحوث كمعايير للحكم عليها ، كما يقع على نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا دوراً فى توجيه تلك البحوث ودوراُ آخر فى توجيه أبحاث الدراسات العليا فى مرحلة الماجستير والدكتوراة لدراسة مشكلات المجتمع بالتنسيق مع كليات الجامعة ، ويمكن لطلاب الجامعة أن يشاركوا فى خدمة المجتمع عن طريق النزول الميدانى والإلتقاء بالمسئولين والأهالى للتعرف على احتياجاتهم وأهم مشكلاتهم والإشتراك فى وضع خطة لدراسة هذه المشكلات وإيجاد الحلول لها .

وهذا ما أكدت عليه دراسة (فؤاد على العاجز ٢٠٠٢) ، (سعاد محمد عيد محمد نصر ٢٠٠٤)، (دراسة لمياء جمعة محمد سلام ٢٠٠٦) ، والتى أكدت على أن هناك قصوراً في تأدية الجامعة لوظيفة خدمة المجتمع ؛ ويرجع هذا القصور للعديد من المعوقات لعل من أهمها : انفصال أعضاء هيئة التدريس عن قضايا المجتمع ؛ لقلة وجود خبراء متخصصين في مجال خدمة المجتمع ، وكثرة الأعباء الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس ، كذلك هناك ضعف فى اهتمام كليات التربية بعمل نظام لتفرغ بعض من أعضاء هيئة التدريس بها للعمل ببرنامج الدراسات العليا ومنها التدريس بالدبلومات ؛ وقد يرجع ذلك إلى قلة أعداد هيئة التدريس ، والقدرة على توصيل العملية الخدمية لأكبر عدد من المستفيدين . ؛ وقد أوصت فيما أوصت به وضع نظام لتشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والباحثين على الإهتمام بالبحوث التطبيقية مثل : نظام الحوافز المادية ، والمعنوية .

ويتباين هذا مع ما ينبغى أن يكون ويتماشى مع معايير ضمان الجودة والاعتماد فيما يخص مشاركة عضو هيئة التدريس فى مجال خدمة مجتمعه وتنمية بيئته حيث إنه من ضمن تلك المعايير أن يقدم عضو هيئة التدريس أفكاراً عملية لتطويرالمجتمع والبيئة المحلية ، ويساهم في المشروعات الإجتماعية ، وكذلك أن يساهم في حل المشكلات في بيئته المحلية ومجتمعه ، كما يشارك في برامج وأنشطة تنمية المجتمع المحلى ويشارك المؤسسة فى برامج التوعية المجتمعية والبيئية ، والمشاركة فى الندوات ، وإعداد المحاضرات الهامة .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : -

- إشراك نسبة من موظفى الكلية الأكاديميين فى الجمعيات الناشطة والهيئات المهنية ذات الصلة للإستفادة بخبراتهم العلمية .

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى : -

- أن يقدم الخدمة لأعضاء المجتمع المحلى ، ويشارك فى تفعيل المشاركة المجتمعية التى تقوم بها الكلية .
- القيام بالبحوث التطبيقية التى تعالج مشكلات المجتمع ذات الصلة ، وتسهم فى حلها .
- يشارك أعضاء هيئة التدريس فى أنشطة التخطيط الاستراتيجى التى يقوم بها مؤسسات المجتمع المحلى ، ذات الصلة ويتعاونون معه فى تنفيذ المبادرات الجديدة .
- تتعاون الكلية مع المجتمع المحلى فى إنشاء الهيئات المهنية ذات الصلة التى يحتاجها المجتمع ، مستعينة بخبرة أعضاء هيئة التدريس كلٌ فى مجاله .
- نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة فى العالم إلى اللغة العربية .
- تأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلاب .
- تطويرالفرص المتاحة لأعضاء هيئة التدريس ؛ لأن يكون نشيطاً فى البرامج المقدمة للمهنيين فى المجتمع المحلى .

(٣) تتميز أهداف الكلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بأنها واقعية آخذةً فى الاعتبار الإمكانات :

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الداخلية تبلغ (٣١ %) أن أهداف كلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة (أحياناً) تتميز بأنها واقعية آخذةً فى الاعتبار الإمكانات ، بينما ترى نسبة (٢٨ %) من أفراد العينة ذاتها أن أهداف الكلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة تتميز (نادراً) بأنها واقعية آخذةً فى الاعتبار الإمكانات ، فى حين ترى نسبة (٢٥ %) من أفراد العينة ذاتها أنه (أبداً) لا تتميز أهداف الكلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بأنها واقعية آخذةً فى الاعتبار الإمكانات. أى إن إجمالى النسبة (٨٤ %) من أفراد العينة تتفق على أنه لا تتميز أهداف كلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بأنها واقعية آخذةً فى الاعتبار الإمكانات. وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و (فاعلية تواجدها) نجد أنها تُمثل الترتيب (٦) عند وزن مرجح يبلغ (٢,٣٨) .

ويمكن تفسير ذلك أنه بالرغم من أن التخطيط يستهدف استشراف المستقبل ومحاولة تغيير الواقع فى ضوء أهداف سبق تحديدها استجابة لمطالب المستقبل وتقديراً لحاجاته القريبة أو البعيدة فإن منطلقاته يجب أن تكون من الواقع . فمهمة التخطيط ليست رسم الصورة الوردية للمستقبل وإنما مهمته محاولة نقل الواقع الحاضر إلى واقع أفضل منه فى المستقبل بصورة تضمن النجاح ويتحقق لها الاستمرارية ولا تؤدى إلى العجز الكامل أو خيبة الأمل ولابد أن تشير الواقعية إلى تناسب الإمكانات المادية والبشرية المتوافرة فى البيئة الداخلية للمؤسسة مع الأهداف

المنشودة فالواقعية هى صفة جوهرية ، وأساسية فى عملية التخطيط تستدعى من الخطة أن تتوفر فيها القابلية للتنفيذ لأجل مراعاة الواقع الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المستهدف لغرض تحقيق أهدافها ، إلا أن واقع أداء المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – أنها لاتأخذ فى حسبانها عند وضع أهدافها المنشودة لتحقيق التطور فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة التحديات والمتغيرات البيئية المختلفة والتى تمثل مجموعة من التهديدات التى يمكن تجنبها أوالتغلب عليها ، وكذلك مجموعة من الفرص التى يمكن استثمارها للوصول إلى الأهداف المنشودة للمؤسسة الجامعية .

ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – ليس لديها الكفاءة والخبرة فى القائمين فيها على وضع الأهداف الاستراتيجية لمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، حيث لا يستخدمون الأسلوب العلمى فى تحديد الفرص والتهديدات التى تفرزها مكونات البيئة الخارجية للمؤسسة ؛ وبالتالى الفشل فى التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بالبيئة المحلية والإقليمية والعالمية ، ومن ثم لا تستطيع أن تحقق النجاح المرجو والتميز المنشود فى ذلك المجال .

وهذا ما أكدت عليه دراسة (فؤاد على العاجز ٢٠٠٢) ، (Jon . R : Hufford 2007) ، والتى توصلت من ضمن ما توصلت إليه أن هناك شح الإمكانات المادية للمؤسسة الجامعية ؛ الأمر الذى يحد من خدمة تلك المؤسسات لمجتمعاتها كذلك هناك فجوة بين المطالب الجديدة والموارد المتاحة وهذا يتطلب تخطيط .

ويناقض هذا ما يجب أن يكون عليه المسئولين عند وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – بحيث يتم تحديد نقاط القوة التى تمتلكها المؤسسة للاستفادة منها وتعزيزها ، وكذلك تحديد نقاط الضعف للحد منها أو التغلب عليها ، حيث لا تتوافر الموارد المتاحة والكافية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية وبالرغم من ذلك يتم وضع أهداف مبالغ فيها لا تتناسب مع امكانات المؤسسة ، فقصور الموارد المتاحة للمؤسسة قد يكون عقبة أمام استخدام هذا المدخل الاستراتيجى ، كذلك فإن النقص فى القدرات الإدارية ، أو القدرة على التمويل يؤدى إلى قصور عدد البدائل المتاحة أمام المؤسسة ، ولكى تستطيع المؤسسة الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد أن تعمل بفاعلية لتحقيق أهدافها المنشودة فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ؛ فإنها فى حاجة إلى تحقيق التوافق بينها وبين البيئة الداخلية والتي تلبى أبرز احتياجات مسارات الأداء وفق الإمكانات والموارد المتاحة والمحتملة ، وعلى الاحتياجات التى تُشتق منها الأهداف والحلول المتاحة حسب أولوياتها ونجاحها لإدارة مستقبل الواقع .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : -

- توجيه الانتباه إلى التغيرات البيئية عند وضع الأهداف الاستراتيجية بغية التكيف معها بصورة أفضل ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى :
  - تشكيل فرق عمل بإشراك بعض أعضاء هيئة التدريس وبعض أعضاء اهيئة الإداريين وبعض الطلاب ممن يتمتعون بالكفاءة والخبرة والمهارة .
  - قيام فريق العمل بدراسة الواقع المحيط بالكلية خارجياً بشكل مستمر لملاحقة التطورات المتسارعة فى البيئة (الخارجية) المحيطة بالكلية .
  - الوقوف على مجموعة الفرص ومجموعة التهديدات التى تتضمنها البيئة الخارجية للكلية بكل موضوعية .
  - تحديد مجموعة الفرص للاستفادة منها وتعزيزها ، وتحديد ومجموعة التهديدات للتغلب عليها أو الحد من تأثيرها .
  - تحديد الأهداف الاستراتيجية لمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة فى ضوء ما نتج عنه تحليل البيئة الخارجية للكلية ، وما نجم عنه من مجموعة الفرص و ومجموعة التهديدات.

(٤) تتسم أهداف الكلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بقابليتها للتقييم كيفاً :

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الداخلية تبلغ (٢٩ %) أن أهداف كلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة (أحياناً) تتسم بقابليتها للتقييم كيفاً ، بينما ترى نسبة (٢٧ %) من أفراد العينة ذاتها أنه (نادراً) ما تتسم أهداف الكلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بقابليتها للتقييم كيفاً ، فى حين ترى نسبة (٢٧ %) من أفراد العينة ذاتها أن أهداف الكلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة (أبداً) لا تتسم بقابليتها للتقييم كيفاً . أى إن إجمالى النسبة (٨٣ %) من أفراد العينة تتفق على أنه لا تتسم أهداف كلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بقابليتها للتقييم كيفاً. وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و(فاعلية تواجدها) نجد أنها تُمثل الترتيب (٧) عند وزن مرجح يبلغ (٢,٣٦) .

ويمكن تفسير ذلك أنه بالرغم من أنه تُعد الأهداف من أهم عناصر التخطيط ؛ إذ لا يمكن للفريق المنوط به عملية التخطيط البدء فيه دون وجود أهداف واضحة تسعى المؤسسة الجامعية إلى تحقيقها ، حيث تُمثل الأهداف التى تسعى المؤسسة الجامعية إلى تحقيقها العامل الحاسم فى تحديد أنواع القرارات المناسبة للمواقف التى تواجهها ، فضلاً عن تفسير سبب تأثر المؤسسة بالظروف المحيطة ، مما يؤدى فى النهاية إلى ارتباط القرارات بالأهداف . إلا أن المؤسسات الجامعية تفتقد لمهارة وضع معايير تقيم بها أدائها لنتائجها وأهدافها فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

ويرجع ذلك إلى أن المؤسسة الجامعية – ومنها كلية التربية – ببورسعيد – غير قادرة على تحديد الخصائص الواجب توافرها فى الأداء الجيد ، وكذلك تحديد مسئولية كل فرد أو جماعة فى تحقيق أهدافها فى ذلك المجال ؛ ومن ثم لا يوجد ربط بين الأداء والنتائج .

وهذا ما أكدته دراسة (جبل حامد على حسن ٢٠٠٠) ، (السعيد السعيد بدير سليمان ٢٠٠٨) ، والتى توصلت إلى وجود بعض الصعوبات فى قياس المؤشرات الدالة على نجاح عملية التنفيذ ، وبالتالى أوصت بأن تكون لدى المؤسسة رؤية واضحة ، ورسالة تدعوإليها ، ويشتق منها مجموعة من الأهداف القابلة للتنفيذ ، والملائمة لدورالجامعة الرئيسى ، والمتوافق مع ميثاقها ، وما يتوقعه المجتمع من أداء هذه المؤسسة ، مع توضيح الموارد المتاحة واللازمة لتحقيق تلك الأهداف مثل : (التخطيط والتقويم والإدارة والموارد والخدمات وأعضاءهيئة التدريس والتمويل) وهذا يناقض مع ما يجب أن تكون عليه صياغة الأهداف ، حيث ينبغى أن تكون الأهداف مرشداً لاتخاذ القرارات ؛ كما يُسهم وضع الأهداف فى تحديد مراكز المسئولية ؛ فالأهداف تتحقق من خلال إدارات وأفراد محددين ، حيث يتم تحديد مسئولية كل منهم بناءً على الأهداف المطلوب تحقيقها . كذلك ينبغى أن تُسهم الأهداف فى تفويض السلطة ؛ فالأهداف الدقيقة والواقعية تساعد فى التفويض الجيد للسلطة ، وحسن التنسيق بين المهام المختلفة ، تساعد الصياغة الجيدة للأهداف فى تقييم أداء الأفراد ؛ حيث يتم الإفادة من نتائج هذا التقييم فى وضع بعض السياسات المتعلقة بالأفراد كالترقية وغيرها .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : –

– وضع معايير كيفية لتقييم الأداء وكفاءة إدارة عمليات خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى : –

– بيان نوعية العلاقات الداخلية (للوحدات الفرعية بالكلية) ، والخارجية (علاقتها إجمالاً بالمجتمع الخارجى) فيما يحدد من أهداف فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

(٥) تتبع الكلية عملية التقييم الدورية المنتظمة لعلاقاتها الخارجية بعملية تقويم فعالة أعددت خصيصاً لهذا الغرض :

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الداخلية تبلغ (٤٤ %) أن كلية التربية ببورسعيد (أبداً) لا تتبع عملية التقييم الدورية المنتظمة لعلاقاتها الخارجية بعملية تقويم فعالة أعددت خصيصاً لهذا الغرض ، بينما ترى نسبة (٣٢ %) من أفراد العينة ذاتها أنه (نادراً) ما تتبع الكلية عملية التقييم الدورية المنتظمة لعلاقاتها الخارجية بعملية تقويم فعالة أعددت خصيصاً لهذا الغرض ، فى حين ترى نسبة (٢١ %) من أفراد العينة ذاتها أنه (أحياناً) تتبع الكلية عملية التقييم الدورية المنتظمة لعلاقاتها الخارجية بعملية تقويم فعالة أعددت خصيصاً لهذا الغرض. أى

إن إجمالى النسبة (٩٧ %) من أفراد العينة تتفق على أنه لا تتبع كلية التربية ببورسعيد عملية التقييم الدورية المنتظمة لعلاقاتها الخارجية بعملية تقويم فعالة أعددت خصيصاً لهذا الغرض. وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و (فاعلية تواجدها) نجد أنها تُمثل الترتيب (٤٦ مكرر) عند وزن مرجح يبلغ (٨٥. ١) .

ويمكن تقسير ذلك إنه بالرغم من ضرورة إشراك المؤسسة الجامعية جميع أصحاب المصلحة فى تخطيط ، وتنفيذ ، وتقييم البرامج الأكاديمية ، والحصول على التعاون من جانب جميع أصحاب المصلحة ؛ لضمان التنمية الشاملة للطلبة كالنظرفى المناهج الدراسية والبحوث وخدمة المجتمع من خلال وجود علاقات قوية تربط المؤسسة الجامعية بالمؤسسات المجتمعية ذات الصلة إلا أن المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – تفتقر لوجود آليات فعالة لتقييم علاقاتها الخارجية بصفة دورية باستخدام أدوات علمية مقننة أعدت خصيصاً لهذا الغرض ، والاستفادة منها كتغذية راجعة فى عملية التقويم الفعال لعلاقاتها .

ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد تفتقر إلى الاهتمام الكافِ بالتغذية المرتدة من أرباب العمل ، وأصحاب المصلحة ، وغياب الآليات الخاصة بكيفية تجميع الشكاوى ، وتحليلها ؛ لإستخدامها فى تحسين أداء المنظمة ، بالإضافة إلى ضعف عملية إدارة المؤسسة للشكاوى ، وضمان سرعة وفعالية حل هذه الشكاوى .

وهذا ما أكدت عليه دراسة (فؤاد على العاجز ٢٠٠٢) ، (السيد سلامة الخميسى ٢٠٠٢) ، والتى أوصت بضرورة توجيه المؤسسة الجامعية أبحاثها العلمية والتطبيقية نحو القضايا والمشكلات التى يعانى منها المجتمع وإتاحة الفرصة لاستثمار النتائج الإيجابية التى أسفرت عنها البحوث الجامعية ، كذلك أوصت بضرورة أن تعنى مراكز البحوث بالقضايا والمشكلات التربوية والاجتماعية الملحة دراسة ونشراً وترويجاً لدى القطاعات المستفيدة من نتائجها . هذا بالإضافة ما أكدته نتائج الدراسة الاستطلاعية ، حيث أنه من ضمن ما أشارت إليه نتائج تلك الدراسة أن هناك نسبة (٦٨ ، ٥٠ %) من أفراد عينة الدراسة ترى أن هناك ضعف فى أن تتوافر أساليب متنوعة لجمع وتحليل البيانات الكمية والكيفية الخاصة بالمشكلات التى تعانى منها المجتمع المحلى ، كما ترى نسبة (٦٨ ، ٤٠ %) من أفراد عينة الدراسة أن هناك ضعف فى أن تتوافر أساليب متنوعة لجمع وتحليل البيانات الكمية والكيفية الخاصة بالعملاء المستهدفين بالخدمة من قبل كلية التربية ببورسعيد .

ويتباين هذا مع ما ينبغى أن يكون عليه الوضع بالنسبة للمؤسسة الجامعية الساعية للحصول على الاعتماد وأن يكون للمؤسسة سياسة فعالة ونشطة لتطويرعلاقاتها على المستوى المحلى والإقليمى ناتجة عن إجراء تقييم للتغيرات الرئيسية فى الإجراءات التى تتبعها المؤسسة

من خلال رؤية المؤسسة لمستقبل علاقاتها الخارجية مع مؤسسات المجتمع ذات الصلة محلياً وإقليمياً ودولياً .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : -

- اجراء دراسات تقييميه ؛ لمعرفة تأثيرالمشاريع ، والخطط ، وتقديم التوصيات بذلك .

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى : -

- تأسيس لجنة لتحديد أولويات التحسين والتعهد به .
- تبنى الكلية أدوات تقويمية لقياس حاجات العملاء ومتابعتها من خلال جمع ردود أفعالهم ، وعقد جلسات جماعية منتظمة مع العملاء ، وإجراء مسوحات الإداريين وأعضاء هيئة التدريس لتحديد الفروق بين توقعاتهم عن الجودة وما تم إدراكه منها .
- وجود آليات واضحة لتوفيرالتغذية المرتدة لتأمين توقعات واحتياجات أصحاب المصلحة المعنيين .
- أن يكون لديها آليات ذات فعالية للتعامل مع جميع الشكاوى المتعلقة بالمسائل الأكاديمية وغير الأكاديمية .
- أن تكون قادرة على تلقى ردود الفعل بانتظام على أدائها من أرباب العمل ، وأصحاب المصلحة من المؤسسات الأخرى .
- وضع برامج وخدمات ، واجراء دراسات وبحوث ومشاريع يتم تحديثها بناءً على أولويات محددة وتقدير الحاجات فى المجتمع المحلى .
- المشاركة بوجهات النظر للجهات الخارجية فى تطوير المناهج الدراسية ، وفى تصميم وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية لأصحاب العمل أو القطاعات الخاصة ، واستخدام مواقع العمل للتعليم والتدريب .

[ب] عرض نتائج استجابات أفراد (العينة الخارجية) على المحور الثانى ، والتى تتضح من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

يوضح المتوسطات النسبية وترتيبها تبعاُ لأهمية تأثيرها فى ضوء تحليل استجابات أفراد عينة (البيئة الخارجية) (ن= ١٠٠) حول مفردات المحور الثانى : العوامل التى تؤثر على أداء كلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

رقم العبارة	الاستجابات					مجموع الأوزان	الوزن المرجح	ترتيب الأهمية
	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً			
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
١٠٩	٣٤	٣٢	٣١	٢	١	٣٩٦	٣,٩٦	٤
١١٠	٢٨	٢٨	٣٦	٤	٤	٣٧٢	٣,٧٢	٢١
١١١	٢١	٣٨	٣٦	٣	٢	٣٧٣	٣,٧٣	٢٠
١١٢	١٩	٤٠	٣٨	٢	١	٣٧٤	٣,٧٤	١٩
١١٣	٢٦	٤٠	٢٩	٤	١	٣٨٦	٣,٨٦	٩
١١٤	٢٦	٣٢	٣١	١٠	١	٣٧٢	٣,٧٢	٢١ مكرر
١١٥	٢٥	٣١	٣٣	١٠	١	٣٦٩	٣,٦٩	٢٣
١١٦	٢٣	٣٦	٣١	١٠	–	٣٧٢	٣,٧٢	٢١ مكرر
١١٧	٢١	٣٤	٣٥	٨	٢	٣٦٤	٣,٦٤	٢٥
١١٨	٢٨	٣٨	٣١	٣	–	٣٩١	٣,٩١	٨

(١) أدت زيادة الأعباء المالية للحكومة إلى تقليص ما يتم تخصيصه للكلية من موارد مادية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة :

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الخارجية تبلغ (٣٩ %) أن زيادة الأعباء المالية للحكومة (غالباً) أدت إلى تقليص ما يتم تخصيصه لكلية التربية ببورسعيد من موارد مادية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة ، بينما ترى نسبة (٣٧ %) من أفراد العينة ذاتها أن (أحياناً) أن زيادة الأعباء المالية للحكومة قد أدت إلى تقليص ما يتم تخصيصه الكلية من موارد مادية لخدمة المجتمع وتنمية ، فى حين ترى نسبة (٢٠ %) من أفراد العينة ذاتها أن (دائماً) أن زيادة الأعباء المالية للحكومة قد أدت إلى تقليص ما يتم تخصيصه الكلية من موارد مادية لخدمة المجتمع وتنمية . أى إن إجمالى النسبة (٩٦ %) من أفراد العينة ترى إنه قد أدت زيادة الأعباء المالية للحكومة إلى تقليص ما يتم تخصيصه لكلية التربية ببورسعيد من موارد مادية لخدمة

المجتمع وتنمية البيئة. وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و (فاعلية تأثيرها) نجد أنها تُمثل الترتيب (١٨) عند وزن مرجح يبلغ (٣,٧٥).

ويمكن تفسير ذلك إنه رغم أهمية التمويل الحكومى وضرورته إلا أن هناك أزمة حقيقية تواجهها مؤسسات التعليم العالى بسبب زيادة الأعباء والديون الحكومية مما دفعها إلى تخفيض حجم موازنات الكليات ومنها – كلية التربية جامعة بورسعيد – أو إلى تثبيت مبالغ الإنفاق عليها أو زيادتها بنسب أقل من احتيجات التوسع والتطوير وما يحتاج إليه المجتمع المحلى من برامج تلبى احتياجاته المختلفة وهذ الوضع يمثل تحدياً أمام المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – والتى يجب عليها أن تخلق مصادر جديدة للتمويل من خلال تسويق خدماتها ، والسعى لإشراك مؤسسات المجتمع وهيئات القطاع الخاص لتلعب الدور الأكبر فى تمويل وتطوير برامجها ومنها برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

ويرجع ذلك إلى اعتماد المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – على التمويل الحكومى بشكل أساسى ، وهذا الاعتماد الكبير على الموارد التى توفرها الدولة ينتج عنه هيمنة الدعم الحكومى على مصادر تمويل برامج الكلية بما فيها برامج خدمة المجتمع وتنمية البيئة من خلال الميزانيات السنوية مما يؤدى إلى مركزية التمويل بالإضافة إلى كونه ضعيفاً مقابل حاجة الكلية إلى إنشاءات ضخمة ومصروفات مالية كبيرة ، كما تحتاج فى نفس الوقت إلى نفقات جارية ومصروفات دورية تتزايد عاماً بعد عام وارتباطها بالارتفاع المطرد للأسعار العالمية نظراً للإقبال الشعبى على التعليم الجامعى وتصاعده مما تطلب زيادات كبيرة فى مبالغ الإنفاق .

وهذا ما أكدت عليه دراسة (محمد على نصر ٢٠٠٠) ، (مريم محمد فؤاد أمين تاج الدين ٢٠٠٠) ، (عبد الناصرمحمد رشاد عبد الناصر ٢٠٠٥) ، والتى توصلت إلى أن أولى المعوقات التى تقف حجرعثرة أمام الجامعات المصرية هى الميزانيات المادية المحدودة والمرتبطة بخطط الدولة المالى ، والملزم بمسارمعين ، كما يرتبط بعضها بأمورتمويلية وتسويقية ، هذا بالإضافة إلى ما أكدته نتائج الدراسة الاستطلاعية ، حيث ترى نسبة (٧٢ , ٩٠ %) من أفراد العينة أن هناك قصور فى الميزانية بكلية التربية ببورسعيد لتنفيذ المشروعات البحثية ، بالرغم من أن الميزانية من العناصرالمؤثرة بدرجة كبيرة على مستوى الأداء وفق معاييرالجودة والاعتماد . كذلك ترى نسبة (٧٦ ,٥٠ %) من أفراد العينة ذاتها أن هناك افتقاد لتوافر المعامل و الأجهزة و المعدات اللازمة لتفعيل أنشطة كلية التربية ببورسعيد لخدمة المجتمع ؛ وهذا من شأنه إعاقة تطبيق معاييرالجودة والاعتماد فى الخدمات التى تقدمها الكلية للمجتمع .

ويتباين هذا مع ما ينبغى أن تكون عليه الحال بالنسبة للمؤسسات الجامعية التى تسعى للحصول على الاعتراف من قبل هيئات ضمان الجودة والاعتماد بأن تكون قادرة على توفير

اعتماداتها المالية من خلال قدرتها بأن تكون شريك فى شراكات بحثية ومشاريع تعاونية مع شركات خارجية تحصل من خلالها على ما تحتاجه من ميزانية تلبى احتياجاتها من الموارد المادية والبشرية .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : -

- أن تكون الكلية قادرة على جذب التمويل والمبادرات لرعاية التطوير الأكاديمى للكلية .

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى : -

- أن تكون قادرة على جذب التمويل والمبادرات لرعاية وظائف الكلية المختلفة .
- أن تحرص الكلية على السعي نحو توفيرالدعم المالى من منظمات المجتمع ، وأعضائه البارزين ؛ لأغراض البحث العلمي ، وغيره من الأغراض .

(٢) أدى إلغاء تكليف خريجى كليات التربية إلى قيام الكلية بإعداد وتنفيذ عدد من برامج التدريب التحويلى التى تتضمن (لغات – حاسب آلى) لإعادة تأهيل الخريجين بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل :

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الخارجية تبلغ (٤٠ %) أن إلغاء تكليف خريجى كليات التربية (غالباً) أدى إلى قيام كلية التربية ببورسعيد بإعداد وتنفيذ عدد من برامج التدريب التحويلى التى تتضمن (لغات – حاسب آلى) لإعادة تأهيل الخريجين بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل ، بينما ترى نسبة (٢٩ %) من أفراد العينة ذاتها أن (دائماً) أن إلغاء تكليف خريجى كليات التربية قد أدى إلى قيام الكلية بإعداد وتنفيذ عدد من برامج التدريب التحويلى التى تتضمن (لغات – حاسب آلى) لإعادة تأهيل الخريجين بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل ، فى حين ترى نسبة (٢٧ %) من أفراد العينة ذاتها أن (أحياناً) أن إلغاء تكليف خريجى كليات التربية قد أدى إلى قيام الكلية بإعداد وتنفيذ عدد من برامج التدريب التحويلى التى تتضمن (لغات – حاسب آلى) لإعادة تأهيل الخريجين بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل. أى إن إجمالى النسبة (٩٦ %) من أفراد العينة ترى إنه قد أدى إلغاء تكليف خريجى كليات التربية إلى قيام كلية التربية ببورسعيد بإعداد وتنفيذ عدد من برامج التدريب التحويلى التى تتضمن (لغات – حاسب آلى) لإعادة تأهيل الخريجين بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل.

وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و (فاعلية تأثيرها) نجد أنها تُمثل الترتيب (٧) عند وزن مرجح يبلغ (٣,٩٢).

ويمكن تفسير ذلك إنه بالرغم من زيادة خريجى كليات التربية بالدول العربية يقلل من فرص العمل أمام خريجى كليات التربية المصرية – ومنها كلية التربية ببورسعيد بتلك الدول العربية ، هذا بالإضافة إلى زيادة معدلات البطالة ومنها بطالة خريجى كليات التربية بسبب إلغاء نظام

التكليف لهؤلاء الخريجين . وفى ظل إعادة صياغة الاقتصاد العالمى سوف تتقلص وتتغير فرص العمل التقليدية أمام خريجى الكلية ، ومع ما تقدمه الجمعيات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى من خدمات للمجتمع سواء خدمات اجتماعية أو بيئية أو ثقافية كل ذلك يضع أمام كلية التربية – جامعة بورسعيد ، وغيرها من كليات التربية تحدياً كبيراً لكى يكون لديها دور قوى وفعال وقادر على المنافسة أمام تلك الجهات فيما تقدمه من خدمات لمجتمعها المحلى فى مختلف التخصصات والمجالات ذات الصلة والعلاقة بوضعها الأكاديمى .

ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – تعد بمعزل عن البيئة التى توجد فيها ، بل هى لا تتفاعل معها فى تشكيلها فإلى جانب إعداد الكوادر البشرية لسوق العمل و البحث العلمى يجب أن تسهم تلك المؤسسات – ومنها كلية التربية ببورسعيد – فى حل مشكلات المجتمع الذى توجد فيه ؛ وهذا يقتضى منها أن ترسم سياساتها فى ضوء ماتتطلع إليه بيئتها ، والظروف المحلية ، ومدى احتياجات المجتمع ، ودرجة التنمية التى يجب أن تحققها .[٣] وهذا يتطلب تحقيق التكامل والتنسيق بين التخطيط الجامعى والتخطيط القومى لخدمة قضايا التنمية فى البلاد ، ودراسة احتياجات السوق المحلية والقومية والدولية للاسترشاد بها عند التخطيط .

وهذا ما أكدت عليه دراسة (مريم محمد فؤاد أمين تاج الدين ٢٠٠٠) ، (جبل حامد على حسن ٢٠٠٠) ،(Ellen Brandt 2002) ، والتى أكدت على أن هناك ضعف فى توثيق الصلة بين الجامعات ، وبين الشركات ، وجهات الأعمال بالدولة ، وقلة الدراسات الميدانية التى تجرى للتعرف على احتياجات المجتمع ، لذا أوصت بضرورة ربط البحث العلمى التطبيقى التى تجريها الجامعة باحتياجات المجتمع ، وبالتالى أوصت بزيادة الإهتمام بقطاعات محددة عند وضع الخطط الإستراتيجية من قبل الجامعات فيما يختص ببرامج التعليم المستمر. هذا بالإضافة إلى ما أكدته نتائج الدراسة الاستطلاعية ، حيث أنه من ضمن ما أشارت إليه نتائج تلك الدراسة أن هناك نسبة (٩٦ ، ٥٠ %) من أفراد عينة الدراسة ترى أن هناك قور من قبل كلية التربية ببورسعيد فيما يخص توافق الخدمات التى تقدمها للمجتمع مع احتياجاته ومتطلباته .

ويتباين هذا مع ما ينبغى أن يكون بالواقع ، فبما أن التعليم هو الذى يعد الأفراد إعداداً يجمع بين الشمول والتخصص خاصة فى ظل التقدم الاقتصادى السريع الذى يعمل على التغيير فى طبيعة المهن وبنيتها ، والإنسان الفاعل فى عصر الثورة التكنولوجية والتكتلات الاقتصادية العملاقة هو الإنسان المتعدد المهارات والقادر على التعلم الدائم المستعد لإعادة تدريبه وتأهيله لعدة مرات فى حياته العملية . وقد تميزذلك العصر – عصر العولمة – بالربط بين احتياجات سوق العمل والكفاءات المتدربة فى تخصصات معينة لم تكن موجودة من قبل والتى تقع على عاتق

المؤسسات الجامعية ودراساتها العليا عبء توفيرها للمجتمع ، وبالتالى يمكن لكلية التربية – جامعة بورسعيد ، وغيرها من كليات التربية مساعدة هؤلاء الخريجين اجتماعياً واقتصادياً من خلال برامج تحويلية ونهج أسلوب التدريب التحويلى للتكيف مع سوق العمل وتزويدهم بقدرات ومهارات جديدة لم تكن فى عداد قدراتهم ومهاراتهم السابقة وتكوين كوادر بشرية قادرة على المساهمة فى التنمية المجتمعية من خلال اكتساب الاستعداد للعمل وامتلاك روح المبادرة والثقة بالنفس اللازمة للتقدم إلى سوق العمل واكتساب الأفراد المعلومات والمهارات والاتجاهات اللازمة لتحويل امكاناتهم إلى طاقات اقتصادية بل إلى قوة مؤهلة ومدربة .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : –

- تجديد دور كلية التربية – جامعة بورسعيد فيما يتعلق بخدمة المجتمع من خلال إجراء البحوث التطبيقية وإعداد القوى العاملة فى مجالات ذات الصلة وتدريبها بشكل يتسم بالتجديد والاستمرارية والمرونة أو إعادة تأهيل خريجى الجامعات من مختلف التخصصات بما يتوافق وتلك الظروف ، وغيرها من البرامج والدورات التى تقدم لشباب المجتمع المحلى لمساعدتهم على تأهيلهم أو إعادة تأهيلهم لمواكبة العصر وللإنخراط فى سوق العمل الذى تغيرت متطلباته ومعاييره عما مضى .

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى : –

- عمل دراسات ومسوحات للوقوف على احتياجات سوق العمل من برامج تدريب أو إعادة تأهيل .
- إعداد وتنفيذ عدد من برامج التدريب وإعادة التأهيل لخريجى المحافظة من جميع التخصصات.
- تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل من الخريجين المتخصصين سواء من خلال إنشاء التخصصات الجديدة أو تنظيم برامج ودورات التدريب التحويلى .
- ربط المقررات الدراسية بمتطلبات المجتمع والمشكلات التى يعانى منها كما تربط ممارسات الأنشطة الطلابية ومدى ارتباطها بخدمة المجتمع والتركيز على اكساب الطلاب والدارسين بالبرامج التعليمية والتدريبية المختلفة المهارات المطلوبة لممارسة العمل فى مختلف المواقع ذات الصلة .

(٣) يؤثر رفع الكفاءة المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالكلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة إيجاباً على كم الخدمات المقدمة للمجتمع من قبل الكلية :

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الخارجية تبلغ (٣٨ %) أن رفع الكفاءة المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة (غالباً) يؤثر إيجاباً على كم الخدمات المقدمة للمجتمع من قبل الكلية ، بينما ترى نسبة (٣٠ %) من أفراد

العينة ذاتها أن (أحياناً) أن رفع الكفاءة المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالكلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة قد يؤثر إيجاباً على كم الخدمات المقدمة للمجتمع من قبل الكلية ، فى حين ترى نسبة (٢٦ %) من أفراد العينة ذاتها أن (دائماً) أن رفع الكفاءة المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالكلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة قد يؤثر إيجاباً على كم الخدمات المقدمة للمجتمع من قبل الكلية . أى إن إجمالى النسبة (٩٤ %) من أفراد العينة ترى إنه قد يؤثر رفع الكفاءة المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية ببورسعيد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة إيجاباً على كم الخدمات المقدمة للمجتمع من قبل الكلية. وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و (فاعلية تأثيرها) نجد أنها تُمثل الترتيب (١٢) عند وزن مرجح يبلغ (٣,٨٣) .

ويمكن تفسير ذلك بإنه بالرغم من أن الأستاذ الجامعى هو الذى يُنفذ سياسات جامعته فى ربطها بالمجتمع الذى تعمل فيه وله ، فهو الذى يقترح البرامج وأوجه النشاط المختلفة التى تخدم هذا المجتمع ، وهو الذى ينفذ تلك البرامج كما أنه هو الذى يقوم بإجراء عمليات التقويم المختلفة لتلك البرامج والنشاطات بغية تصحيح مدارها وزيادة الاستفادة منها . إلا أن الواقع يُشير إلى أن جامعاتنا وخريجيها وأساتذتها بعيدون بعداً شاسعاً عن تلبية حاجة مجتمعاتهم ، وانخفاض الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس فى خدمة المجتمع ويتضح ذلك فى عدة أمور من أهمها : انخفاض نسبة المشاركين من أعضاء هيئة التدريس فى جمعيات خدمة المجتمع ، وانخفاض نسبة المشاركين منهم فى الاستشارات العلمية التى تقدمها الجامعة للمجتمع ، ولم يحصل أى من أعضاء هيئة التدريس على براءة اختراع ، نظراً لتزايد الأعباء التدريسية على أعضاء هيئة التدريس مما يضعف مساهمتهم فى أنشطة البحث العلمى وخدمة المجتمع .

ويرجع ذلك إلى هناك بعض المعوقات الإدارية التى تواجه الجهازالإدارى لمشروعات خدمة المجتمع فى الجامعة وذلك فى مجال التخطيط ، وكذلك ندرة الكوادرالبشرية القادرة على التخطيط ؛ لقلة وجود خبراء متخصصين في مجال خدمة المجتمع ، وكثرة الأعباء الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس ، بالإضافة إلى محدودية الحرية الأكاديمية المتاحة لأعضاء هيئة التدريس فى مجال خدمة المجتمع ، وعزوف كثيرمن أعضاء هيئة التدريس عن تحقيق هذا الهدف ؛ وهذا بدوره يسهم بشكل كبيرفى ضعف تحقيق أدوارهم فى ذلك المجال .

وهذا ما أكدت عليه دراسة (مريم محمد فؤاد أمين تاج الدين ٢٠٠٠) ، (فؤاد على العاجز ٢٠٠٢) ، (سعاد محمد عيد محمد نصر ٢٠٠٤) ، (دراسة لمياء جمعة محمد سلام ٢٠٠٦) ، (Antoni . Giro Roca 2007) ، والتى أكدت على أن هناك قصوراً في تأدية الجامعة لوظيفة خدمة المجتمع ؛ ويرجع هذا القصور للعديد من المعوقات لعل من أهمها : افتقارالتواصل بين مؤسسات المجتمع الأخرى مع الجامعة في سبيل خدمة المجتمع ، ، كما أوصت

بضرورة تنسيق الجهود الداخلية ، وتزويدها بالتحالفات الخارجية عن طريق شراكة الجامعة مع المجتمع المحلى من شركات ، ومنظمات حكومية ، وغيرحكومية ، والمؤسسات العالمية ، والكيانات الإستثمارية لتقديم الحلول والإبتكارات من أجل تحقيق التنمية المستدامة . وكذلك توجيه البحوث نحو تلبية احتياجات المستقبل بهدف الإستجابة للتحديات الإجتماعية ، وخلق تخصصات وفرق عمل لمعالجة القضايا التى تهم المجتمع . هذا بالإضافة إلى ما أكدت عليه الدراسة الاستطلاعية ، حيث ترى نسبة (٦٨ ,٤٠ %) من أفراد تلك الدراسة أن هناك قصور فى قيام كلية التربية ببورسعيد بتصميم برامج ومشروعات تقدم خصيصاً لجهات وهيئات مجتمعية بعينها مما يضعف ذلك من قدرةالكلية على إضافة موارد جديدة بديلة لتحسين امكاناتها .

ويتباين هذا مع ما ينبغى أن يكون ، حيث نجد أن عضو هيئة التدريس يعد حجر الزاوية فى البناء الجامعى ، فهو من أهم عوامل الإنتاج فى الجامعة وأندرها ولايعول إلا عليه فى تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها ومهامها ، ويتوقف عليه نجاحها أو يكون تراخيه سبب فشلها ، وبالتالى له دوراً أساسياً فى أداء الرسالة الشاملة للجامعة – والتى تتضمن من بين ما تتضمن – القيام بمهمتها فى خدمة المجتمع ومن ثم لابد من تطويرطرق اختبار ، وإعداد ، وتدريب ، وتنمية ، وترقية أعضاء هيئة التدريس ، مع التحررمن نظام التوليد الذاتى السائد حالياً فى الجامعة ، والتركيزعلى إذكاء روح المنافسة العلمية الشريفة ، وأن يتم تنمية مهارات عضو هيئة التدريس بصفة مستمرة ومنتظمة لتتوافق مع التغيرات الثقافية ، التنظيمية ، القانونية ، التكنولوجية ، والبيئية الحادثة فى العالم المحيط . ويتم ذلك من خلال التدريب ، عقد سيمنارات ، ورش عمل ، دورات قصيرة ، وحضور المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : –

- تشجيع الأنشطة للمشاركة فى التطويرالمهنى لأعضاء هيئة التدريس من خلال توفيرالفرص ؛ لتزويدهم بالمعارف ، والمهارات الجديدة فى مجال عملهم لخدمة المجتمع وتنمية البيئة .

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى : –

- وضع نظام لتشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والباحثين على الإهتمام بالبحوث التطبيقية مثل :نظام الحوافز المادية ، والمعنوية .
- اختيارالقيادات الصالحة للنهوض بأعمال البحوث المشتركة بين الجامعة ، ومواقع العمل.
- إعداد دورات تأهيلية ، وتدريبية لعضو هيئة التدريس على مستوى الجامعة أوالكلية بهدف إكسابه مهارات ، واتجاهات خدمة المجتمع ، وأن تتضمن قواعد ترقيتهم معاييرخاصة بدورهم فى خدمة المجتمع .

[ج] عرض نتائج استجابات أفراد (العينة الداخلية) على المحور الثالث ، والتى تتضح من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

يوضح المتوسطات النسبية وترتيبها تبعاً لأهمية تأثيرها فى ضوء تحليل استجابات أفراد عينة (البيئة الداخلية) (ن= ١٠٠) حول مفردات المحور الثالث : المعوقات التى تواجه تطبيق كلية التربية ببورسعيد لمعايير ضمان الجودة والاعتماد فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

رقم العبارة	الاستجابات					مجموع الأوزان	الوزن المرجح	ترتيب الأهمية
	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً			
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
١٤٣	٢٦	٤٦	٢٠	٥	٣	٣٨٧	٣,٨٧	١٣
١٤٤	٢٦	٣٨	٢١	١٥	–	٣٧٥	٣,٧٥	٢٠
١٤٥	٢٩	٢٨	٢٨	١٥	–	٣٧١	٣,٧١	٢٢
١٤٦	٢٤	٣٨	٢٦	١٢	–	٣٧٤	٣,٧٤	٢١
١٤٧	٢٣	٣٦	٣١	٨	٢	٣٧٠	٣,٧	٢٣
١٤٨	٢٩	٣٨	٣١	٢	–	٣٩٤	٣,٩٤	٨
١٤٩	٣٠	٣٥	٣٢	٢	١	٣٩١	٣,٩١	١٠
١٥٠	٣٤	٣٨	٢٣	٥	–	٤٠١	٤,٠١	٥
١٥١	٣٨	٣٧	٢٠	٥	–	٤٠٨	٤,٠٨	٢

(١) قلة امتلاك الكلية لإجراءات فعالة تحصل من خلالها على بيانات حقيقية للمتغيرات البيئية المتسارعة التى يمر بها المجتمع الإقليمى :

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الداخلية تبلغ (٣٧ %) أن كلية التربية ببورسعيد (دائماً) تعانى من قلة امتلاك إجراءات فعالة تحصل من خلالها على بيانات حقيقية للمتغيرات البيئية المتسارعة التى يمر بها المجتمع الإقليمى ، بينما ترى نسبة (٣٤ %) من أفراد العينة ذاتها أن (غالباً) قلة امتلاك الكلية لإجراءات فعالة تحصل من خلالها على بيانات حقيقية للمتغيرات البيئية المتسارعة التى يمر بها المجتمع الإقليمى ، فى حين ترى نسبة (٢٦ %) من أفراد العينة ذاتها أن (أحياناً) تفتقر الكلية إلى امتلاك إجراءات فعالة تحصل من خلالها على بيانات حقيقية للمتغيرات البيئية المتسارعة التى يمر بها المجتمع الإقليمى . أى إن إجمالى النسبة (٩٧ %) من أفراد العينة ترى أن كلية التربية ببورسعيد تعانى من قلة امتلاك إجراءات فعالة تحصل من خلالها على بيانات حقيقية للمتغيرات البيئية المتسارعة التى يمر بها المجتمع

الإقليمى . وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و (فاعلية تأثيرها) نجد أنها تُمثل الترتيب (٤) عند وزن مرجح يبلغ (٤,٠٣).

ويمكن تفسير ذلك إنه بالرغم من إن تحقيق رضا المستفيد يمثل الهدف الرئيسى لمدخل إدارة الجودة الشاملة فى تلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين ، بالتعرف على تلك الاحتياجات والتوقعات ، وتحديد وتقييم كل ما يقدم لهم الآن وما ينبغى تقديمه فى المستقبل ، وذلك كله من خلال التعرف على آراء هؤلاء المستفيدين من حيث الاحتياجات والتوقعات وطرق إشباعها وتلبيتها ، وهذا ما يميز المؤسسة الناجحة والقادرة على جذب المزيد من المستفيدين . كما يمكن للمؤسسة التعرف على نقاط قوتها ونقاط ضعفها عبر التواصل مع الآخرين إلا إن المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – لا تسير فى عملها لإدارة مؤسساتها وفقاً لمبدأ الجودة الشاملة والتى من أحد ركائزها الاهتمام بتطبيق التغذية المرتدة والتى منها الناتجة عن آراء وتعليقات أفراد مجتمعاتها فيما يقدم لهم من خدمات ؛ وذلك لتصحيح الانحرافات فى مسار العمل .

ويرجع ذلك إلى غياب من يتولى بالمؤسسات الجامعية إدارة الخدمات تحقيق أهداف المؤسسة فى مجال خدمة المجتمع ، ومن ثم وضع الخطط السنوية لخدمة المجتمع من خلال اعتمادها على دراسة مشكلات القطاعات الخدمية بالمجتمع من قبل الأقسام العلمية وإجراء البحوث لحلها ، وكذلك دراسة واقتراح السياسة العامة والخطط والبرامج الخاصة بخدمة المجتمع ؛ ومن ثم اقتراح السياسة العامة لإنشاء وإدارة الوحدات ذات الطابع الخاص ، ووضع الخطط التى تكفل استفادة المجتمع المحلى من هذه الوحدات . لذا ينبغى أن تتصف خطة الكلية فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة بدرجة عالية من المرونة تمكنها من التكيف مع المتغيرات البيئية المتسارعة .

وهذا ما أكدت عليه دراسة (فؤاد على العاجز ٢٠٠٢) ، (السيد سلامة الخميسى ٢٠٠٢) ، والتى أوصت بضرورة توجيه المؤسسة الجامعية أبحاثها العلمية والتطبيقية نحو القضايا والمشكلات التى يعانى منها المجتمع وإتاحة الفرصة لاستثمار النتائج الإيجابية التى أسفرت عنها البحوث الجامعية ، كذلك أوصت بضرورة أن تعنى مراكز البحوث بالقضايا والمشكلات التربوية والاجتماعية الملحة . هذا بالإضافة ما أكدته نتائج الدراسة الاستطلاعية ، حيث أنه من ضمن ما أشارت إليه نتائج تلك الدراسة أن هناك نسبة (٦٨ ، ٥٠ %) من أفراد عينة الدراسة ترى أن هناك ضعف فى أن تتوافر أساليب متنوعة لجمع وتحليل البيانات الكمية والكيفية الخاصة بالمشكلات التى تعانى منها المجتمع المحلى ، كما ترى نسبة (٦٨ ، ٤٠ %) من أفراد عينة الدراسة أن هناك ضعف فى أن تتوافر أساليب متنوعة لجمع وتحليل البيانات الكمية والكيفية الخاصة بالعملاء المستهدفين بالخدمة من قبل كلية التربية ببورسعيد .

ويتباين هذا مع ما يجب أن تكون عليه المؤسسة الجامعية التى تتبنى مبدأ الجودة الشاملة فى إدارة نظامها المؤسسى ، حيث تقوم الجودة الشاملة على عدة مرتكزات منها التحسين المستمر بحيث تسعى المؤسسة دوماً نحو الترقى فى خدماتها والتميز فى عطاءاتها بحيث لايهدأ لها حال إلا بالتفوق المستمر والتحسين المتواصل ويصبح هذا دأبها وشغلها الشاغل من خلال تطبيق مفهوم المبادرات الوقائية ومنع الخطأ وليس العلاجية الأمر الذى يساعد المؤسسة على زيادة قدراتها فى مواجهة المشكلات قبل حدوثها ومن ثم تحسين الأداء . لذلك فإن التركيز على تطوير ثقافة المؤسسة الجامعية نحو الاتصال بالعميل مطلوب للتعرف على احتياجاته والاتصال الدائم به والتعامل معه من منطلق المشاركة وذلك يتطلب تدريباً مستمراً للعاملين والهيئة التدريسية والإدارية للتعرف على وسائل الاتصال المناسبة لتحسين الخدمة المقدمة وقياس درجة التحسن فيها بكل جوانبها البشرية والفنية ووضع معايير للخدمة تضمن تطبيقها بنجاح .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : -

- توجيه الانتباه إلى واقعية الامكانات والموارد عند وضع الأهداف الاستراتيجية بغية التكيف معها بصورة أفضل .

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى :

- تشكيل فرق عمل بإشراك بعض أعضاء هيئة التدريس وبعض أعضاء اهيئة الإداريين وبعض الطلاب ممن يتمتعون بالكفاءة والخبرة والمهارة .
- قيام فريق العمل بدراسة الواقع المحيط بالكلية داخلياً بشكل مستمر لملاحقة التطورات المتسارعة فى البيئة (الداخلية) الخاصة بالكلية .
- الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف التى تتضمنها البيئة الداخلية للكلية بكل موضوعية .
- تحديد نقاط القوة للاستفادة منها وتعزيزها ، وتحديد نقاط الضعف للتغلب عليها أو الحد من تأثيرها .
- تحديد الأهداف الاستراتيجية لمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة فى ضوء ما نتج عنه تحليل البيئة الداخلية للكلية ، وما نجم عنه من نقاط قوة ونقاط ضعف .

(٢) ضعف ثقافة أفراد المجتمع المحلى ومؤسساته فيما يتعلق بمفهوم خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الداخلية تبلغ (٣٦ %) أن أفراد المجتمع المحلى ومؤسساته (غالباً) لديهم ضعف ثقافة فيما يتعلق بمفهوم خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، بينما ترى نسبة (٣١ %) من أفراد العينة ذاتها أن (دائماً) أن هناك ضعف ثقافة لأفراد المجتمع المحلى ومؤسساته فيما يتعلق بمفهوم خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

فى حين ترى نسبة (٢٥ %) من أفراد العينة ذاتها أن (أحياناً) أن هناك ضعف ثقافة لأفراد المجتمع المحلى ومؤسساته فيما يتعلق بمفهوم خدمة المجتمع وتنمية البيئة أى إن إجمالى النسبة (٩٢ %) من أفراد العينة ترى أن هناك ضعف ثقافة لدى أفراد المجتمع المحلى ومؤسساته فيما يتعلق بمفهوم خدمة المجتمع وتنمية البيئة . وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و (فاعلية تأثيرها) نجد أنها تُمثل الترتيب (١١) عند وزن مرجح يبلغ (٣,٩).

ويمكن تفسير ذلك إنه بالرغم من ضرورة أن تقوم المؤسسة الجامعية بإعلام الجمهور بالمعلومات المتاحة عن نفسها ، وكيف يمكن معالجة الإستفسارات ، كما ينبغى للمؤسسة أن تشير بوضوح إلى تلك البرامج والدورات ، والخدماتإلا أن المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – لديها قصورفى كيفية الإعلان عن نفسها أكاديمياً بكل دقة لدى أفراد ومؤسسات المجتمع ذات الصلة .

ويرجع ذلك إلى ضعف انفتاح المؤسسة الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – على المجتمع وتقصيرها فى تقديم الخدمات غير التعليمية مثل المحاضرات العامة واستخدام المرافق العامة .

وهذا ما أكدت عليه دراسة (أميمة عبد القادر أحمد حينى ٢٠٠١) ، (طارق عبد الرؤوف محمد عامر ٢٠٠٧) ، حيث توصلت إلى أن المؤسسات الجامعية لاتتيح الفرصة لأبناء المجتمع للإستفادة من جميع إمكانيات وخدمات الجامعة بالصورة المرجوة ؛ وبالتالى أوصت بضرورة تشجيع أفراد المجتمع على استخدام مرافق ، ومنشأت الجامعة .

ويتباين هذا مع ما يجب أن يكون عليه الوضع بالنسبة للمؤسسات الجامعية من ضرورة أن تحافظ المؤسسة الجامعية على وجود نشاط على شبكة الإنترنت كدليل يتضمن كافة الوثائق ، والسياسات ، والإجراءات المتعلقة بالمؤسسة من تدريس ، وبحث ، ومنح دراسية ، والخدمات الطلابية ، وهيئة التدريس ، والموظفين ، وتفاعلاتها الخارجية ، وعلاقاتها التعاقدية كمعلومات تقدم من خلال المنشورات والمطبوعات الإلكترونية للكشف عنها للجمهور .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : –

- أن يزداد وعى المجتمع بمختلف فئاته بدور الجامعة الرئيسى فى تقديم خدماتها لحل مشاكله ؛ لأن هذا سيؤدى إلى إقبال المؤسسات والأفراد على الجامعة باعتبارها بيت خبرة متكامل التخصصات .

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى : –

- يوجد بالكلية مكتب اعلامى ينسق الاتصال بوسائل الإعلام ، ويعمل على جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والإعلان عنها .

[د] عرض نتائج استجابات أفراد (العينة الخارجية) على المحور الرابع ، والتى تتضح من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

يوضح المتوسطات النسبية وترتيبها تبعاً لأهمية توقعها فى ضوء تحليل استجابات أفراد عينة (البيئة الخارجية) (ن= ١٠٠) حول مفردات المحور الرابع : التوقعات المستقبلية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة من قبل كلية التربية ببورسعيد .

رقم العبارة	الاستجابات					مجموع الأوزان	الوزن المرجح	ترتيب الأهمية
	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً			
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
١٧٣	٣٢	٤٠	٢١	٧	–	٣٩٧	٣,٩٧	١٤
١٧٤	٣٧	٢٨	٢٦	٩	–	٣٩٣	٣,٩٣	١٨
١٧٥	٢٧	٣٨	٢٤	١١	–	٣٨١	٣,٨١	٢٧
١٧٦	٣٠	٣٩	٢٥	٦	–	٣٩٣	٣,٩٣	١٨ مكرر
١٧٧	٣٦	٣٨	٢٠	٦	–	٤٠٤	٤,٠٤	٧
١٧٨	٤٩	٣٢	١٦	٣	–	٤٢٧	٤,٢٧	١
١٧٩	٢٧	٤٣	٢٢	٨	–	٣٨٩	٣,٨٩	٢٢
١٨٠	٣١	٣٧	٢٦	٦	–	٣٩٣	٣,٩٣	١٨ مكرر
١٨١	٤٠	٣٣	٢٠	٧	–	٤٠٦	٤,٠٦	٦
١٨٢	٤٠	٣٧	١٧	٦	–	٤١١	٤,١١	٤

(١) التعاون مع المنظمات ذات الصلة دولياً لتنظيم مشروعات بحثية فى المجال التربوى والتعليمى والاجتماعى :

حيث ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة الخارجية تبلغ (٤٠ %) أن يفترض بكلية التربية ببورسعيد (غالباً) التعاون مع المنظمات ذات الصلة دولياً لتنظيم مشروعات بحثية فى المجال التربوى والتعليمى والاجتماعى ، بينما ترى نسبة (٢٨ %) من أفراد العينة ذاتها أن (دائماً) أن يفترض بالكلية التعاون مع المنظمات ذات الصلة دولياً لتنظيم مشروعات بحثية فى المجال التربوى والتعليمى والاجتماعى ، فى حين ترى نسبة (٢٢ %) من أفراد العينة ذاتها أن (أحياناً) أن يفترض بالكلية التعاون مع المنظمات ذات الصلة دولياً لتنظيم مشروعات بحثية فى المجال التربوى والتعليمى والاجتماعى. أى إن إجمالى النسبة (٩٠ %) من أفراد العينة ترى أنه يفترض بكلية التربية ببورسعيد التعاون مع المنظمات ذات الصلة دولياً لتنظيم مشروعات بحثية

فى المجال التربوى والتعليمى والاجتماعى. وبالكشف عن درجة ترتيبها من حيث أهميتها و (فاعلية توقعها) نجد أنها تُمثل الترتيب (٢٤) عند وزن مرجح يبلغ (٣,٨٦) .

ويمكن تفسير ذلك إنه بالرغم من أهمية أن تقوم الجامعات باجراء العديد من الأبحاث فى المجال التربوى والتعليمى والاجتماعى للمؤسسات ذات الصلة دولياً بحيث تأخذ هذه الأبحاث شكل اتفاقية بين الجامعات وتلك المؤسسات ، وتكون أبحاث تعاونية يشترك فيها فريق من الباحثين من كلا الجانبين . كما أن هناك التطبيقات العملية لنتائج الأبحاث كإنشاء مراكز خاصة لإحياء الأبحاث الجديدة ، ثم العمل على تعميمها بعد أن ثبتت صحتها . كما يمكن للجامعات إنشاء مراكز للبحوث التطبيقية تمول من تعاقدات بحثية مع تلك المؤسسات ومراكز أخرى لتسويق نتائج هذه البحوث إلا أن المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – لم تسعى لوضع الخطط التى تكفل لها تحقيق هذا الجانب من مجالات خدمة المؤسسة الجامعية لمجتمعاتها بالقدر المطلوب ، والذى يتوافق مع معايير الجودة لهذا الجانب .

ويرجع ذلك إلى أنه تأتى بحوث الترقية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس ، والتى تتسم فى أغلبها بإهتمامها بجانب الفكر أكثر من اهتمامها بجانب التطبيق لتمثل جانباً من جوانب خدمة المجتمع على أن تأخذ بعضها منحنى آخر ؛ بحيث تكون بحوث تنطلق من مشكلات حقيقية واقعية تسعى لحلها ، ويمكن أن يكون للجان الترقية الدائمة دوراً فى توجيه مثل تلك البحوث كمعايير للحكم عليها ، كما يقع على نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا دوراً فى توجيه تلك البحوث ودوراُ آخر فى توجيه أبحاث الدراسات العليا فى مرحلة الماجستير والدكتوراة لدراسة مشكلات المجتمع بالتنسيق مع كليات الجامعة ، ويمكن لطلاب الجامعة أن يشاركوا فى خدمة المجتمع عن طريق النزول الميدانى والإلتقاء بالمسئولين والأهالى للتعرف على احتياجاتهم وأهم مشكلاتهم والإشتراك فى وضع خطة لدراسة هذه المشكلات وإيجاد الحلول لها .

وهذا ما أكدت عليه دراسة (مريم محمد فؤاد أمين تاج الدين ٢٠٠٠) ، (فؤاد على العاجز ٢٠٠٢) ، (سعاد محمد عيد محمد نصر ٢٠٠٤) ، (دراسة لمياء جمعة محمد سلام ٢٠٠٦) ، (Antoni . Giro Roca 2007) ، والتى أكدت على أن هناك قصوراً في تأدية الجامعة لوظيفة خدمة المجتمع ؛ ويرجع هذا القصور للعديد من المعوقات لعل من أهمها : افتقارالتواصل بين مؤسسات المجتمع الأخرى مع الجامعة في سبيل خدمة المجتمع ، بالإضافة إلى أن هناك ضعف فى توثيق الصلة بين الجامعات ، وبين الشركات ، وجهات الأعمال بالدولة ، كذلك قلة اهتمام الجامعات المصرية بإدراك دورها فى تطويرالمجتمعات ، وقد أوصت بضرورة إنشاء قنوات اتصال بين الجامعة ، ومواقع العمل بالمجتمع وخاصة مراكزالإنتاج ؛ وذلك لخدمة الأهداف المشتركة ، وتبادل الخبرات والمعلومات . هذا بالإضافة إلى ما أكدت عليه الدراسة الاستطلاعية ،

حيث ترى نسبة (٦٨ ,٤٠ %) من أفراد تلك الدراسة أن هناك قصور فى قيام كلية التربية ببورسعيد بتصميم برامج ومشروعات تقدم خصيصاً لجهات وهيئات مجتمعية بعينها مما يضعف ذلك من قدرةالكلية على إضافة موارد جديدة بديلة لتحسين امكاناتها .

ويتباين هذا مع ما يجب أن يكون الوضع بالنسبة لتوثيق علاقة المؤسسات الجامعية – ومنها كلية التربية ببورسعيد – بمؤسسات وهيئات المجتمع ذات الصلة ، حيث يمكن أن يتم ذلك من خلال تعاون الجامعات مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية فى المجتمع بهدف اجراء البحوث المشتركة والتى تخدم هذه القطاعات الإنتاجية والخدمية مباشرة بما يسهم فى توفير مصادر مالية للجامعة ويعزز دورها فى المجتمع وفى قطاعاته (الإنتاجية والخدمية) المختلفة بما يعود بالمنفعة على جميع الأطراف ، لذلك تم التحول فى أنظمة الجامعة ؛ فلقد كان من النتائج المرتبطة بذلك أن تحولت هذه الجامعات من جامعات متعددة الوظائف (تعليمية – بحثية – خدمية) إلى جامعات متعددة الأنظمة ؛ حيث أنشطة هذه الجامعات تحولت إلى كيانات عدة وتوزعت هذه الكيانات فمنها ما هو أشبه بمراكز بحوث داخل مؤسسات إنتاجية ومنها ما أشبه بمراكز تدريب وتعليم مفتوح ، كما ظهر ما يسمى بجامعات المدن والجامعات الإفتراضية ومراكزخدمة المجتمع .

وفى ضوء ذلك تقترح الدراسة الحالية ما يلى : –

- تقوم الإدارة العليا للكلية بتحديد سياستها تجاه خدمة المجتمع بالنسبة للتعاون مع المنظمات ذات الصلة دولياً لتنظيم مشروعات بحثية فى المجال التربوى والتعليمى والاجتماعى رسمى، وتعمل القرارات التى يتخذها كبارالإداريين فى الكلية على مساندة هذه السياسة .

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلى : –

- تشجع الكلية على وجود علاقات تعاقدية منفتحة ، وتعاونية من خلال الشراكات مع المؤسسات ذات الصلة دولياً.
- وجود خطة استراتيجية لدى الكلية للإنخراط مع المؤسسات التربوية بالمجتمع الدولى .
- يتحمل ممثلين للكلية المسئولية لضمان مجموعة من الأنشطة التى قد تشكل أساساً لعقد اتفاقات تلبى المعاييرفى ذلك المجال .
- الاستفادة من أى اتفاق تعاقدى ، أو استعراض مشورة خارجية لدعم برامج الكلية .
- أن توضح الكلية سياسة الإنفتاح مع المجتمع الخارجى ضمن بنود العقد المبرم لمدة أربع أوست سنوات مع المؤسسات ذات الصلة دولياً.
- وضع أولوية للقيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية المشتركة التى تعالج مشكلات المجتمع التعليمى على المستوى الدولى ، وتسهم فى حلها ضمن خطة الكلية البحثية المستقبلية .

التوصيات :

* أن يتوافر لدى الكلية نظام جيد لتوفير وتوثيق المعلومات والبيانات الموضوعية اللازمة لتقييم العلاقة بين الخدمات المقدمة والاحتياجات الفعلية للأفراد والمؤسسات ذات الصلة سواء من خلال عمل دراسات ومسوحات لاحتياجات المجتمع المحلى لتحديد المجالات التى يمكن للكلية الإسهام فيها أو من خلال الحرص على تنظيم اللقاءات المباشرة مع متلقى الخدمة والتعرف من خلالها على معايير الجودة كما يراها العملاء بتحديد سمات وخصائص تلك الخدمة .
* الاهتمام بحسن اختيار وإعداد عضو هيئة التدريس والإدارى الذى تسند إليه أعمال فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وكذلك الاهتمام بتطوير أدائه علمياً ومهنياً ، ومساندته فى الإسهام فى حل مشاكل المجتمع من خلال حضور المؤتمرات التى تناقش قضايا المجتمع فى الداخل والخارج .
* أن تشجع الكلية الطلاب على التعرف بأنشطة المنظمات والجمعيات الأخرى فى المجتمع والمشاركة فى المعارض والمناسبات المختلفة التى تقيمها تلك الجمعيات لخدمة مجتمعها من خلال ربط الطالب فكراً وسلوكاً بعالمه الاجتماعى الذى يتعايش معه ، والتأكيد على دور الأنشطة الطلابية الحرة فى تهيئة الطلاب للمساهمة فى أنشطة الشراكات والتحالفات والأنشطة التطوعية التى تجعلهم أكثر ملائمة للعمل الفعلى بعد تخرجهم .
* أن تحرص الكلية على وجود تنسيق للعمل البيئى بينها وبين كليات الجامعة المختلفة باعتبار أن هناك ميزة تخصصية لكل كلية تبرز فيها وتتخصص مما يكون له أكبر الأثر فى اختيار وتحديد المجالات والمشاكل البيئية والمجتمعية التى يمكن أن يكون لها دور فى حلها من خلال منظومة متكاملة دون تكرار بل ضمن تكامل تام مما يعظم الاستفادة من الامكانات المتاحة لقطاعات البيئة فى مختلف كليات الجامعة .
* دعم وتأكيد العلاقات الإيجابية بين كلية التربية ومديرية التربية والإدارات التعليمية التابعة لها بالشكل الذى يدعم ارتقاء المهنة والمساهمة فى حل المشكلات التعليمية وألا يقتصر دور الكلية على الدور التقليدى لها الخاص بإعداد الطلاب المتخرجين فيها للعمل بمهنة التدريس . بأن تهتم الكلية بالتخطيط والإشراف على الدورات التدريبية الخاصة بترقية المعلمين للوظائف الأعلى وذلك فى ضوء معايير وكفايات الأداء المطلوبة للمستويات المختلفة فى القيادة .
* إقامة جسور من الترابط وتدعيم أواصر العلاقة والتعاون بين الكلية والبيئة المحيطة وبالأخص المؤسسات البحثية والتعليمية المختلفة ذات الصلة من أجل إثراء البحث العلمى والمشاركة فى حل مشكلات وقضايا المجتمع سواء عن طريق تبادل الخبرات أو الزيارات أو

عقد الندوات والمؤتمرات لبحث المشكلات أو دراسة القضايا التى تخص البيئة أو التعليم فى المجتمع بصفة عامة .

* وضع رؤية بعيدة المدى يشترك فى وضعها مجموعة من الخبراء من الكلية وبعض مؤسسات المجتمع ذات الصلة ويتم ذلك من خلال تحديد رؤية ورسالة وأهداف مستقبلية لسبل التعاون بينهما ، ويجب أن تركز على القضايا الملحة فى الشراكة فى مجالات التعليم التعاونى والتدريب والاستشارات الفنية وتطوير البرامج الدراسية وتطوير المشروعات البحثية وإنشاء المراكز والمؤسسات التعليمية التشاركية وقضايا نقل التقنية وتوطينها وإيجاد نظم معلومات شاملة بينهما .
* العمل على إلحاق بعض المتخصصين وكبار العاملين فى قطاعات العمل ذات الصلة المختلفة بالكلية (كأعضاء فى مجالسها النوعية والاستشارية) والاستعانه ببعضهم الآخر فى المسائل التطبيقية والدروس العملية ، وكذلك العمل أيضاً على إلحاق بعض أعضاء هيئة التدريس بالكلية بمواقع العمل ذات الصلة المختلفة كلٍ فى مجال تخصصه وذلك (كأعضاء مجالس إدارة أو مستشارين فنيين أو خبراء أو مشرفين على مراكز البحوث بها) .
* الاهتمام بإنشاء وإعداد قاعدة بيانات متميزة عن الخدمات والأنشطة البحثية والاستشارية والتعليمية والتدريبية المختلفة المتاحة بالكلية حالياً أو مستقبلاً ، متضمنة أيضاً معلومات دقيقة وكافية عن المستوى العلمى والأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس بها ، وإتاحتها عبر موقعها الإلكترونى بما يسمح لعملاء الكلية الداخليين من أعضاء هيئة تدريس وطلاب وإداريين و كذلك لعملائها الخارجيين من أفراد ومؤسسات المجتمع بالدخول على هذا الموقع وتصفح محتوياته والبحث عن المعلومات المتعلقة ببرامج خدمة المجتمع المتاحة من خلال الكلية ، بحيث يشترك فى تنفيذه وتطويره مجموعة من أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والطلاب والخريجين الأكفاء فى مجال التكنولوجيا ممن لهم القدرةعلى تصميم المواقع الإلكترونية .
* التعاون مع مركزالتدريب الرئيسى التابع لأكاديمية المعلم بمحافظة بورسعيد فى تحليل أدوار المعلم والأبعاد التى تمتد إليها وظيفته ؛ لما لهذا الأمر من أهمية فى تقدير ما ينبغى الإلمام به والتدريب عليه فى فترة الإعداد وما بعد التخرج ، كما لما له من أهمية فى اشتقاق المعايير التى نسترشد بها عند تقييم أداء المعلم لتحديد جوانب القوة و جوانب القصور فى ذلك الأداء، ومن ثم تقويم واعتماد ممارسات المعلمين المهنية ؛ ولما لذلك من أهمية فىتمكين كلية التربية المنوط بها إعداد مجموعة من برامج التدريب والتعليم المستمر والشامل التى تساعد على بلوغ الهدف برفع مستوى الأداء المهنى للمعلم من خلال البناء الحقيقىللمهنة.

المراجـــــع

(١) باتريشيا . كروسون : الخدمة العامة فى التعليم العالى – الممارسات والأولويات ، ترجمة ونشر : مكتبة التربية العربية لدول الخليج ، ١٩٨٦ م .

(٢) على ناصر شتوى زاهر السلاطين : " آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص – (دراسة استكشافية لآراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير) " ، مجلة التربية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، السنة الثامنة ، العدد السادس عشر ، أغسطس ٢٠٠٥ م .

(٣) مصطفى محمود رمضان : " دور الجامعة فى خدمة المجتمع و تنمية البيئة " ، المؤتمر القومى الحادى عشر(العربى الثالث) المركز تطويرالتعليم الجامعى العربى بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية ، بعنوان :آفاق الإصلاح والتطوير، والمنعقد فى الفترة من ١٨–١٩ديسمبر٢٠٠٤م ، جامعة عين شمس

(٤) يوسف منير صيدانى : " إدارة الجودة الشاملة فى التعليم العالى"، سلسلة حلقات ومؤتمرات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ، (الحلقة الخامسة) ، بعنوان : الإدارة التربوية فى البلدان العربية ، والمنعقد فى الفترة من ٧– ٩ ديسمبر٢٠٠٢م ، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ، بيروت ،٢٠٠٣م .

(5) Accreditation Standards for Quality University ADVANC Excellence in Education Worldwide , April 2009 , p. 16 . , Available at : (http://www.Korean . pac . dodea . edu / Advanced standards .pdf) , Acssessd Date : 25/5/2009 .

(6) Center for International Business Education and Research , Available at : (http://www.bus.indiana.edu/CIBER/research/page15230.html) , Acssessd Date : 15/6/2010

(7) CNE ," Hand book of Standards for Quality Management in French Higher Education Institution" , Englished , Jan , Paris , 2006 .

(8) Marry Atkinson , the New school funding Arrangements 2006 – 2007 the school perspective , National foundation for Educational Research , slough , 2006.